

تركيبا وأسئلة "النموذج"

بجانب
تغيير
تغيير

ننوبر نشرة الكترونية تصدر عن مركز القدس للدراسات السياسية - عمان، لمواكبة عمليات الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي، مولية اهتماماً خاصاً بالمحاولات الرامية لتطوير "خطاب إسلامي ديمقراطي مدني"، تأسيساً وتطويراً لمشروعين إقليميين كان المركز قد أطلقهما أواسط العقد الأول من الألفية الثالثة: المشروع الأول الذي دشنه المركز عام 2005، بالشراكة مع عشرات الناشطين والمفكرين العرب، وهو "شبكة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي" والمشروع الثاني الذي دشنه المركز عام 2006 بعنوان "نحو ائتلاف دولي للإسلام المدني الديمقراطي"، وتهدف هذه النشرة إلى التعريف بالاتجاهات الديمقراطية والمدنية في أوساط الحركات الإسلامية في المنطقة العربية والإقليم، من خلال رصدتها ومتابعتها وتناولها بالبحث والدرس والتحليل، والكشف عن تحولاتها على صعيد الخطاب والممارسة، والاطلاع على برامجها وأهدافها وتبيان مقاربتها السياسية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحكمة الرشيدة، ومنظورها المعرفي لجدل التقليد والحداثة، وموضوعة الدولة المدنية ومفاهيمها الراسخة بخصوص المواطنة والمساواة بالحقوق والواجبات، وبناء التحالفات على أسس المنفعة والمصلحة، وأنسنة السلطة السياسية، وتكريس مبدأ تداول السلطة واعتبار الديمقراطية نموذجاً إرشادياً أعلى تقوم على حق الحوار والاختلاف، ويحفظ حقوق المرأة والأقليات، ويؤسس لحداثة إسلامية تستلهم روح فلسفة الأنوار ومبادئها وأركانها الخاصة وهي: "مبدأ الرشد" و"مبدأ النقد" و"مبدأ الشمول"، في إطار النظر الاجتهادي المقاصدي. وتسعى إلى المساهمة في عمليات النهوض والتغيير وتقديم رؤى وأطروحات تساعد على ترشيد خطابها وعقلنة ممارستها ورفدها بتجارب عالمية وإسلامية مدنية ديمقراطية.



مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

7 شارع حيفا - جبل الحسين
ص.ب. 213566 عمان 11121 الأردن

هاتف: +962 6 5651931
5651932
5690567
فاكس: +962 65674868

إيميل: info@alqudscenter.org

مواقعنا: www.alqudscenter.org
www.jpm.jo
www.jmm.jo
www.islah-net.net
الالكترونية

شبكة الإصلاح والتغيير
الديمقراطي في العالم العربي
Arab Network for Reform
and Democratic Change



تركيا وأسئلة "النموذج"

الدكتور سمير صالحه

أستاذ القانون والعلاقات الدولية في جامعة كوجا الي التركية

في العديد من البلدان العربية، ومحاولة تحديد الحافز الأول؛ هل هو الشعب الذي انتفض؟ أم هي الدول الكبرى التي رسمت خريطة النظام الإقليمي الجديد وأوجدت لنفسها شركاء محليين؟ أم أنه مزيج وخليط من العوامل والمؤثرات المحلية والإقليمية والدولية بطابع سياسي اجتماعي اقتصادي. في هذا السياق ليس من السهولة تحديد الإجابات الحاسمة بخصوصه في القريب العاجل.

ولنشرع أبتداءاً بمحاولة قراءة مضمون وأبعاد النموذج التركي ومواصفاته وسلبياته وإيجابياته، ومعرفة إذا ما كانت تركيا تشكل نموذجاً حقيقياً لدول المنطقة يمكن تبنيه وتعميمه ليكون طوق النجاة في التغيير والتحول المنشود.

وهل تركيا اليوم نموذجية في سياستها الداخلية والخارجية كي تتحول إلى نموذج يجري تقليده وتبنيه؟

أزعج الصعود التركي خلال السنوات العشر الأخيرة البعض وأغاظ البعض الآخر إقليمياً، إلا أنه ترك آخرين وسط حالة من الإعجاب والانبهار، وهي المسألة التي دفعت إلى التوقف عند موضوع "النموذج التركي" الذي كان حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان الشرارة التي أضرمت النار في عود ثقابه وقادت إلى هذا الحوار المتفاعل مع ازدياد توسع رقعة ثورات الربيع العربي وانتشارها المتواصل في أكثر من مكان. وفي ظل الواقع القائم اليوم توجه الكثير من الباحثين والدارسين نحو قراءة وتحليل انطلاقة هذا النموذج، والتعرف على الأسباب التي أدت إلى بروزه، ومناقشة خصائصه ومساره ومستقبله ونتائجه، حيث بدأوا بإطلاق الأحكام والقراءات العجلى حول انتصارات وهزائم رغم أننا لا نزال في بداية الطريق. وبدون أن نهمل الجمع بين النموذج وبين العوامل التي قادت للتغيير والثورة

في صفوف العلمانيين المتشددين الذين عاشوا خيبة أمل مع أحزاب يسارية أو يمينية تقليدية لم تقدم حلولاً لأوليائهم الحياتية ومشاكلهم اليومية كتوفير المياه والكهرباء والمحروقات وتنظيم حركة المرور والتلوث البيئي.

كانت الولايات المتحدة الأميركية السبّاقة - كعادتها في مثل هذه المسائل - من خلال الاشارة بالنموذج التركي والإنجازات الكبيرة التي حققها داخل تركيا وخارجها. وربما تكون مسارعة الرئيس الأميركي أوباما لزيارة تركيا كأول بلد إسلامي يقصده بعد وصوله إلى مقعد الرئاسة وتوجيه الرسائل المشيدة بها وبدورها الإقليمي وتجاربها الغنية مقدمة للترويج لهذا النموذج وضرورة الإستفادة منه أو تبنيه.

هل من الضرورة التذكير هنا مرة أخرى بتناقض الموقف الأميركي الذي يشيد بوصول العدالة والتنمية إلى الحكم ويذكر بحجم التحالف التركي الأميركي وأهميته الاستراتيجية ودور المؤسسة العسكرية التركية في التأسيس لهذا التقارب وحمايته على مدى عقود طويلة. وبوقوف واشنطن إلى جانب هذه المؤسسة أو التغاضي عن الرسائل التي وجهتها إلى الداخل التركي ودورها المؤثر في الحياة السياسية التركية اليومية وفي مقدمتها الإطاحة بحكومة الإسلامي نجم الدين أربكان عام 1997.

وما هي المناطق الرمادية في التجربة التركية، وهل يقدم حزب العدالة والتنمية حقاً نفسه كنموذج يمكن اعتماده والدفاع عنه؟

وكيف ينظر حزب أردوغان إلى الثورات العربية، وكيف يتعامل معها، وبالمقابل كيف تنظر إليه هي الأخرى وتحاوره في تجربته هذه المغلفة بهالة من الصعود الاقتصادي والاستراتيجي الإقليمي المتواصل؟

الحديث عن "النموذج التركي" كان دائماً الشغل الشاغل للقواعد والقيادات السياسية في أكثر من مكان خلال الأشهر الأخيرة ومع اندلاع ثورات الربيع العربي تحديداً. إلا أن النقاش حول الصعود التركي الإقليمي كان نقطة الحوار الذي سبقته وتم على أساسها الانتقال إلى الحديث عن النموذج والتجربة التركية مع وصول العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002 في تركيا. لنكتشف على الفور بأن الذي ميّز الصعود التركي كذلك كان وبالمقارنة مع الحالة العربية هو افتقاد العالم العربي ليس للقوة القادرة على تحريك مسائل الحريات والديمقراطية على طريق الوصول إلى السلطة فقط، بل عجز الكثير من هذه الشعوب عن المشاركة ولو بأبسط مجالات التعبير عن الرأي من خلال الانتخابات المحلية على سبيل المثال، حيث كانت القيادات الإسلامية التركية تقطع هناك شوطاً واسعاً مع هيمنتها على الكثير من المدن والأقضية في تركيا، حيث تديرها وتنظم شؤونها اليومية وتكسب المزيد من الدعم والإعجاب حتى

الناجح هو التجربة التركية وليس النموذج التركي

المسألة الأهم الواجب مناقشتها وحسمها برأينا هي تحديد أي نموذج تركي نتحدث عنه عند الدفاع عن هذا النموذج ومحاولة الترويج له. هل هو نموذج تركيا ما قبل مصطفى كمال أتاتورك وحتى تاريخ إعلان الجمهورية عام 1923، أم نموذج ما بعد هذه الحقبة حيث توسعت رقعة انتشار الحالة العلمانية في البلاد، أم أننا نتحدث عن مرحلة التغيير والتحول التي انطلقت عام 2002 أي تاريخ وصول «العدالة والتنمية» إلى السلطة؟.

فمؤذ ما قبل إعلان الجمهورية في تركيا عام 1923 يعني العودة إلى الحالة العثمانية حيث وجهت إلى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أكثر من تهمة بأنه يدعم في السر هذا النموذج ويتبناه كمشروع استقرار إقليمي بديل في التعايش والتقارب بين دول المنطقة وشعوبها، فهو الوحيد القادر على توفير التقارب والانفتاح بين فسيفساء سياسية ودينية وعرقية من هذا النوع. أم نحن نتحدث عن التجربة الأتاتورية التي أطاحت بالإمبراطورية العثمانية وطرحت نموذج الدولة الحديثة والديمقراطية المنفتحة على الغرب في أكثر من مكان لكنها قطعت مع الشرق في أكثر من مكان وابتعدت عنه.

وهنا تبرز حقيقة مبكرة لا يمكن إنكارها أيضا قدمتها حكومة العدالة والتنمية بعد

اللافت للنظر خلال مناقشة النموذج التركي هو التوقف عند أهم التحولات التي طرحها في الفكر والممارسة، وتتلخص برفع معادلة قبول التغيير في فكر الإسلاميين وليس في الفكر الإسلامي نفسه على نقيض الكثير من الحركات الإسلامية التي اعتمدت المعادلة المقلوبة في مواقفها، مما كلفها الابتعاد أكثر فأكثر عن القواعد الشعبية التي وصلت إلى حالة من خيبة الأمل بسبب رهاناتها على هذه الحركات لتنتشلها من الحالة الصعبة التي تعيشها. وعلى الرغم من أن النموذج التركي لم يكتمل، فهناك مشاكل كثيرة سياسية واجتماعية تنتظر دورها في الحل وهي جاهزة لتتحول إلى بركان قد ينفجر في أية لحظة، وفي مقدمتها المسألة الكردية، والموضوع العلوي، والأقليات غير المسلمة في تركيا وقضاياها ومطالبها، إذ تتوالى التقارير الأوروبية التي تنتقد تراجع تركيا الدائم عن تعهداتها الأوروبية، وهي جميعا مسائل تعكس صورة أخرى لهذا النموذج الذي يراد طرحه كبديل سياسي واجتماعي واقتصادي جديد من قبل الكثيرين. لا بل إن البعض بدأ منذ الآن يستعد للتحرك على الفور عند أول انتكاسة أو توتر تركي عربي أو تركي إسلامي للعودة إلى مربع لغة العثمانية الجديدة وفشل النموذج التركي، وهذا ما سيقود إلى خيبة أمل جديدة في المنطقة لدى الأتراك والعرب على السواء، عندما يقال إن عراب التغيير التركي فشل في مهمته.

"التحريضي" باستفزاز شعوب المنطقة وتحريكها لثور وتنهض. فمجرد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة مطلع العام ألفين وإطلاقه جملة من حملات التغيير في الداخل والخارج والتي وفرت له الصعود في العالمين العربي والاسلامي، كانت حافزا مشجعا للكثير من الاحزاب والقوى في الشرق الأوسط لتراجع مواقفها وسياساتها وأساليبها في التعامل مع السلطات الحاكمة في بلدانها. فالكثير من القوى والأحزاب السياسية تحركت عندما وجدت بأن موقعها ودورها وقرارها السياسي يتراجع في الداخل والخارج، رغم أنها تملك الطاقات والقدرات بالمشاركة في رسم السياسات وصنع القرارات. وهنا تبرز الحالة المصرية الى المقدمة وتحديدًا في السنوات العشر الأخيرة والتي تبنى خلالها النظام الحاكم في مصر مواقف وسياسات لا تتعارض فقط مع أهمية ومكانة هذا البلد، بل في العديد منها أساءت إلى مصر صاحبة الدور الريادي في العالمين العربي والاسلامي.

واللافت للنظر كذلك أن القيادة السياسية في تركيا اليوم لم تطلب ولو مرة واحدة أن تكون نموذجًا يحتذى به، فكل ما فعلته كان التركيز على الاستفادة من التجربة التركية وأخذ إيجابياتها والبناء على أساسها.

حزب العدالة والتنمية الذي حصل في الانتخابات العامة الأخيرة على نصف أصوات الناخبين الأتراك لم يقدم نفسه حتى اللحظة الراهنة باعتباره حزبًا إسلاميًا يقود

وصولها إلى السلطة من خلال الحديث عن النموذج التركي، وهي كونه عبارة عن حالة خاصة تجمع العلمانية والديمقراطية والوصاية العسكرية حتى أمس القريب وكان الوشاح الإسلامي هو الحاضر الغائب بحسب الظروف والتطورات إلى أن أخذ مكانه في قلب الصورة قبل 10 سنوات بشكل فاعل ومباشر دفع الكثيرين لتبني هذه الحالة .

خلال مناقشة هذه المسألة علينا أن نسأل إذا ما كانت بعض القوى الكبرى صاحبة المصالح العديدة في المنطقة تريد حقًا ظهور مثل هذا النموذج، أو هي على استعداد لدعمه رغم معرفتها بأنه قد يعرض مصالحها وحساباتها الإقليمية للخطر. ربما تكون مواقف هذه القوى من تجربة الانتخابات في الجزائر في مطلع التسعينات وطريقة تعاملها مع فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية منتصف العام ألفين ونظرتها إلى تجارب الثورات الضيقة العديدة في مصر إبان حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك حالات تكشف ما تريده هذه القوى وتتطلع إليه.

ولعل إقرار وزيرة الخارجية الأميركية كونداليسا رايس عام 2005 بدعم الاستقرار في المنطقة على حساب الديمقراطية كفيل بتلخيص الرؤية الغربية الحائرة بين حماية مصالحها أو الوقوف إلى جانب مطالب التغيير والإصلاح والديمقراطية.

ولكننا رغم كل هذا النقاش والجدل لا يمكننا الاستخفاف بالدور التركي

وعرّف عن نفسه بأعتباره حزب تجديدي، لكنه لم يتخل عن هويته الإسلامية المحافظة، وقبل المساهمة في حل أكثر من أزمة إقليمية أو اعتماد مواقف لافتة إلى جانب القضية الفلسطينية والمسائل العربية العديدة، وهي كلها خطوات تعكس حقيقة أن قيادة العدالة لعبت باحتراف بموضوع ملئ الفراغ الاستراتيجي الذي تركته معظم الدول العربية. وهو استفاد حتى النهاية من موقفه المعارض لأميركا في حربها على العراق عام 2003، كما استفاد من موقفه المعارضة للسياسة الإسرائيلية في المنطقة ضد الشعبين اللبناني الذي تعرض لأكثر من اعتداء، والفلسطيني خلال الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008.

النموذج في الميزان

منذ إعلان الجمهورية في مطلع العشرينات قررت تركيا اعتماد مبدأ السيادة للشعب، ليكون هو من يقود ويحكم رغم كل النواقص والسلبيات التي لا تزال تعيشها في تطبيق هذه النظرة حتى اليوم. أما العديد من الدول في منطقتنا فقد تبنت شعارات مماثلة لم تدخل يوما حيز التطبيق، وظلت حبرا على ورق أو شعارا مرفوعا على صفحات الدساتير والقوانين التي أكل الدهر عليها وشرب، ومع ذلك كانت تدير القرار في هذه الدول عشية ثوراتها بالأمس القريب.

عملية التغيير في تركيا؛ بل بأعتباره حزبا سياسيا لا أجندة سرية أو مخفية لديه. يمكن القول بأن التحريض التركي بدأ مع عبد الله غل عام 2003، وكان آنذاك وزيرا للخارجية التركية، وذلك من خلال دعواته لشعوب العالم الإسلامي لتبني وإطلاق حملات الإصلاح والتغيير قبل مطالبته الأنظمة والقيادات بذلك، وهو تصريح كرره غل عام 2005 أمام قيادات منظمة المؤتمر الإسلامي خلال انعقاد قمته في أنقرة.

ثم تبعه أردوغان عندما تحدث عن ضرورة الإصلاح والتغيير في الشرق الأوسط في جامعة هارفرد عام 2004. وتطرق إلى القضية نفسها داود أوغلو ابتداء من العام 2006 في أكثر من مؤتمر سياسي واقتصادي داخل تركيا وخارجها، مركزا على ضرورة امتلاك وإدارة ثروات المنطقة من قبل شعوبها من خلال عمليات إصلاح سياسي واقتصادي تقود إلى توزيع وتقاسم عادل لهذه الثروات والاستفادة منها على طريق الإصلاح والتغيير والتحديث.

حزب العدالة والتنمية الذي تعامل باحتراف، فرض تراجع نفوذ القوى الكبرى في المنطقة من خلال الاعتراضات ورفض سياساتها الإقليمية، حيث طرح نظرية تصفير المشاكل مع الجيران وقدم حلولا تتعارض مع سياسات التهديد والفوقية التي كانت الحكومات التركية السابقة تعتمد في علاقاتها مع دول المنطقة،

▪ نجاح العدالة والتنمية في إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية بعد عقود طويلة من التحكم في مركز القيادة السياسية من وراء ستار.

▪ الخطوات السياسية الإصلاحية التي أنجزت على الأرض على طريق تعزيز الديمقراطية وتمركزها في الحياة العامة من خلال جملة من القوانين والتعديلات الدستورية التي شملت قوانين الانتخابات والإعلام وتوزيع السلطات ووقوف القواعد الشعبية إلى جانب حكومة رجب طيب أردوغان طيلة عقد كامل، ودعمها لبقائها في السلطة والقيادة سواء أكان ذلك على مستوى البلديات أم تحت قبة البرلمان. ولعل النقطة الواجب عدم إغفالها هنا هي أن المواطن التركي أعطى صوته ودعم خيار الحزب الواحد في السلطة بحثا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي كانت تعاني تركيا قبل العام ألفين من كل سلبياته ومشاكله.

▪ نجاح الإسلاميين في تركيا بتصفية حساباتهم العقائدية والفكرية فيما بينهم باكرا. فقد جاء الحسم عام 1997 بعد خصومة وفراق بين العقل المدبر للإسلام السياسي التركي نجم الدين أربكان وتلاميذه وأقرب أعوانه في الإدارة الذين انفصلوا عنه وقرروا لعب ورقة تغيير اللغة والأسلوب دون التخلي عن إسلاميتهم السياسية، وقدرتهم على كسب القواعد إلى جانبهم حتى اليوم.

عند محاولة حصر وتعداد أهم العوامل التي تعزز مقولة كون تركيا نموذجا للدول العربية التي تتحرك تحت شعار ربيع العالم العربي نجد في مقدمتها:

▪ الموقع الجيو سياسي والجيو استراتيجي التركي والاستفادة من لعب دور جسر عبور تاريخي وثقافي واقتصادي بين الشرق والغرب وبين العالمين الإسلامي والعربي.

▪ تركيبة المجتمع التركي الثقافية التاريخية الدينية.

▪ حجم وتنوع التجارب التركية عبر القرون، والخبرات المكتسبة في مجالات الحكم والادارة.

▪ وصول العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 والأسلوب الذي اعتمده في إدارة شؤون الداخل وتحديد السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والدولية، وتحقيقه للكثير من الأهداف والتطلعات التي وضعها في المجالات الاقتصادية والإنمائية والسياسية والإصلاحية الداخلية.

▪ الاستفادة من فرص غياب المنافس العربي والإسلامي القادر على طرح نفسه كنموذج بديل تستفيد دول وشعوب المنطقة من خصائصه ومميزاته يؤثر فيها ويقنعها بتبني المعالم التي يقترحها للتغيير والانفتاح في المنطقة كما فعلت حكومة العدالة والتنمية خلال السنوات العشر الاخيرة.

المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية والدستور الجديد الذي ينتظر إقراره منذ سنوات دون أن يكون هناك أي تقدم حقيقي على الأرض.

■ ابتعاد تركيا أكثر فأكثر عن مشروع الالتحاق بالاتحاد الأوروبي وحاجتها لمعالجة مسائل وملفات ساخنة كثيرة تنتظر، وهي أساسا جاهزة لتتحول إلى بركان ثائر في كل لحظة، وفي مقدمتها مطالب العلويين والموضوع الأرمني والملف القبرصي تحديدا.

■ العدالة والتنمية وكما يرى بعض الكتاب الإسلاميين لم يحسم حتى اللحظة مشكلة تفاوت توزيع الثروات وتقاسمها ويتوافر على علاقات لم يفرط بها مع المنظمات المالية الدولية رغم انتقاده لها بين الحين والآخر، وهو لم يحسم ولم يحل مشاكل كثير من الإسلاميين في تركيا وفي مقدمتها موضوع ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة، وعلاقته القوية مع واشنطن وبروكسل معروفة لدى الجميع وهو لن يتخلى عنها ويفرط بها بمثل هذه السهولة. كما أن حربه المعلنة على الفساد والرشاوى لم تسجل انتصارات كبيرة على الأرض بعد.

■ بعض الأصوات والأقلام المقربة من العدالة والتنمية بدأت تعلن تمللها حيال الأخطاء المتزايدة في التعامل مع المسائل الداخلية والخارجية التي قادت إلى حالة من الجمود والتراجع في

للحفاظ على رؤية متوازنة لا بد من إلقاء نظرة سريعة موجزة على العقبات والمسائل التي تحول دون اعتبار تركيا نموذجا مقبولا يمكن تبنيه والدفاع عنه كخيار بديل لبلدان ثورات الربيع العربي وفي مقدمتها:

■ ضرورة قبول الطرح القائل بأن لكل دولة خصائصها ومميزاتها التاريخية والثقافية والدينية والسياسية، وهي مميزات لا يمكن التفريط بها أو تركها لمجرد أن التغيير ضرورة تقتضي التطلع إلى النماذج القائمة واختيار الأنسب بينها، ليكون النموذج التركي هو المطروح كونه الأقرب جغرافيا واجتماعيا إلى دول المنطقة.

■ لعبة التوازنات العرقية والدينية واللغوية القائمة في المنطقة تتطلب الحذر في التعامل مع موضوع النماذج البديلة حتى ولو كانت ناجحة. وهي مسألة تطرح باسم من يرفض محاولات التدخل في شؤون الآخرين وهي الورقة التي يلوح بها النظام في سوريا اليوم ويلعبها حتى النهاية ضد تركيا تحديدا، والتي تحاول أن تروج لنموذجها عبر التنسيق مع المعارضة السورية كما يقول النظام.

■ تركيا في الداخل رغم الخطوات والقفزات الكبيرة التي حققتها على الأرض ما زالت تعاني من مشاكل دستورية وسياسية واجتماعية أساسية تحتاج إلى نقاش ومراجعة، يتقدمها الفصل الحقيقي بين

الأسس التي شيدت عليها الدولة الحديثة في مطلع العشرينات. ونقطة ثالثة لا بد من طرحها ومناقشتها خلال الحديث عن النموذج التركي ولها علاقة مباشرة بمصدر الكثير من القوانين السياسية والاقتصادية والثقافية في البلاد. كيف تم اختيارها وإقرارها؟ هل صدرت إلى العلن من الداخل التركي أم أن معظمها مستورد من الدول الأوروبية وأقر وما زال يعمل به حتى اليوم؟

النموذج التركي الذي ناقشه يعني الاتحاد الأوروبي أيضا، هذا التكتل الذي قبل طلب العضوية التركية لكنه ما زال يفاوض الأتراك على حسمه منذ عقود، وهو بشكل آخر لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار القواعد والمعايير الأوروبية الكثيرة على طريق العضوية التركية. فهل من المعقول أن نناقش نموذجا تركيا يكون منفصلا عن أوروبا ويتعارض مع رؤيتها وقواعدها السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ هل هناك عربيا وإسلاميا يجهل أو يتجاهل هذا التداخل الهام في العلاقات التركية الأوروبية وهذه التركيبة المهمة في استراتيجيات التحول وإعادة الصياغة وتنظيم شؤون الدولة التركية الحديثة؟

مع ضرورة قبول أن تتمسك تركيا بعلاقاتها مع المجموعة الأوروبية حتى النهاية، فقد شكل فرصة ذلك إيجابية للعالم العربي وثوراته للاستفادة من هذه التجربة المنفتحة على الغرب والشرق دون الوقوف إلى جانب طرف على حساب الآخر وهو أيضا ما يتجاهله البعض في البلدان العربية والإسلامية اليوم.

قضايا تنتظر حلا منذ سنوات وتهدد الأمن والاستقرار في تركيا وفي مقدمتها المسألة الكردية كما هو معروف.

■ تقرير مفوضية الاتحاد الأوروبي حول مسار العلاقات التركية الأوروبية ومضمون الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية في قضايا تتعلق بتركيا ولها علاقة مباشرة في مسائل الحريات والديمقراطية والتعبير والمشاركة السياسية نقاط تتعارض مع ما تقوله قيادات العدالة والتنمية حول التغيير والانفتاح وتوسيع رقعة الديمقراطية والحريات في البلاد.

هكذا، وعلى ضوء هذه المقارنة بين إيجابيات ونواقص النموذج التركي لا بد من قبول حقيقة أنه خلال الحديث عن النموذج التركي ينبغي دراسة مراحل وحقبات التحول السياسي والتغيير في تركيا وتحديد الفترة المنوي اعتمادها كنموذج للتعامل معها ومناقشتها لنعرف إذا ما كانت تصلح لتكون نموذجا أم لا؟ وحقيقة أخرى لا يمكن تجاهلها وهي أنه رغم كل الانتقادات التي توجه للنموذج القائم والحديث عن التغيير في الدستور والقوانين ما زالت العلمانية التركية المتصلة اتصالا وثيقا بالفكر الأتاتوركي هي المتحكمة ورائدة العملية السياسية في البلاد وفي قلب الحالة التركية اليوم. فالتجربة التركية خلال السنوات الأخيرة لم تقطع مع هذه

أن النقاش ينفجر هنا حول النتائج والشعارات والاستراتيجيات التي تعرضت لامتحان الربيع العربي وثوراته والتي هدت الكثير من السياسات والمواقف التي تبنتها حكومة أردوغان في الداخل والخارج.

خبراء وكتاب كثيرون يرون أن المنطقة في جميع الاحوال أمام فصل جديد يختلف تماماً عما عهدته خلال العقود الأخيرة، وإن ما يجري في الشرق الأوسط يشكل حدثاً غير مسبوق، وهذا ما تحدثت عنه كثير من الأعلام والنخب التركية في رسائلها العلنية والمباشرة إلى القيادات العربية بخصوص:

- إن الديمقراطية تحتاج إلى مجتمع متجدد يقود البلاد نحو دولة حديثة.
- المشاهد في تجارب التحول الديمقراطي في العالم العربي كان غالباً كبت الشعوب والقواعد ومنع صوتها الحقيقي من الوصول إلى القيادات، وربما كانت القيادات في بعض الأحيان شريكاً في ذلك.
- هيمنة الحكم العسكري وايدولوجية السلطة المتحكمة والمستحيل انتقادها.
- شرعيات مصدرها الوصول إلى السلطة بقوة السلاح والاحتفاظ بهذه السلطة بقوة السلاح لتسهل لها لامسك بخيوط الدولة الدينية والعرقية والعشائرية.
- الاحتكام إلى مؤسسات غير فاعلة ومجتمع مدني ضعيف يعاني من فشل

خلال الحديث عن النموذج التركي المنوي تقديمه لبلدان الثورات والربيع العربي لا بد من دراسة نتائج الكثير من استطلاعات الرأي التي أجريت في العديد من هذه البلدان لنجد أن الحديث عن هذا النموذج يتراجع يوماً بعد الآخر. فالإعجاب بالتجربة التركية غير تبني النموذج التركي والمحاربة باسمه، وهذا هو أهم ما تقوله الكثير من قيادات التغيير والإصلاح في العالم العربي، هذا إذا لم نكن نريد التوقف مطولاً عند استطلاع أجرته جامعة ميرلاند في العام المنصرم يعكس بأن تركيا كانت المستفيد الأول من الربيع العربي، رغم أننا ما زلنا في خضم التجربة ولا نعرف بأي اتجاه ستسير بعد. ما يناقشه الداخل التركي في هذه الآونة هو موقف الناخب التركي الذي أعطى صوته وقدم دعمه للعدالة والتنمية بعد شعوره الدائم بخيبة الأمل وفشل الحكومات السابقة في إيصاله إلى بر الأمان، ومن هنا فإن فترة ما بين عامي 2002 و2007 تشكل الدعم الكلي ودون أية شروط للعدالة والتنمية، وهذا ما شهدناه مباشرة على الأرض من خلال نتائج الانتخابات التي جرت وقتها وكرست الفوز الساحق لهذا الحزب.

بالانتقال إلى مرحلة 2007-2012، وهي مرحلة متابعة إنجازات العدالة والتنمية وقدرته على تحقيق ما وعد به وما حققه حتى الآن، وهل أن هذه الإنجازات الداخلية والخارجية تعني التزامه بوعوده وأنه يستحق تجديد الدعم، فنجد

السلطة لكن الفارق هنا هو أن الذين كانوا يفعلون ذلك كانت انتماءاتهم السياسية علمانية متشددة ولم تحظ بدعم يذكر من قبل الليبراليين الأتراك الذين وقفوا إلى جانب التغيير وحق الإسلاميين باستلام السلطة ضمن انتخابات عادلة تقودهم إلى مواقع القيادة. وربما هذه هي المشكلة الأساسية في الكثير من البلدان العربية حيث التقت جهود العلمانيين والليبراليين هناك للتصدي لمحاولات وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة. وربما أيضا هذا ما يقودنا إلى التذكير مرة أخرى بأن العلمانية التركية مختلفة عن الصورة الشائعة عنها في أنحاء العالم العربي والإسلامي، وتتعارض في أكثر من مكان مع علمانية الغرب المتعارف عليها.

أردوغان من خلال رسائله الأخيرة حول العلمانية التي أطلقها من القاهرة، - وهي بين الرسائل التي أغضبت الكثير من القيادات الإسلامية هناك - أراد إصابة أكثر من عصفور بحجر واحد. وهو في كلامه لم يكن يخاطب الرأي العام المصري، ولم يكن يدعو النخب المصرية إلى تطبيق العلمانية دون دراسة وتفحص، وإنما أراد أولاً أن يقول للحركات الإسلامية في العالم العربي، التي تتطلع إلى المشاركة في السلطة، خصوصا في البلدان المنخرطة في الربيع العربي، أن لا تلعب ورقة النموذج التركي وتروج لما يقوله حول العلمانية والديمقراطية فالكثير من هذه المقاربات والمقارنات تعني تركيا وحدها بالدرجة

النخب التي رفعت لواء القومية التي ابتكرتها هي لنفسها وأزمة البرجوازية الصغيرة المرتبطة بالنظام وتشكل دعامة الثانية بعد الجيش وسط تآكل اقتصادي ثقافي تنموي.

النموذج لم يحسم أمره

تركيا ما زالت رغم كل ما يقال حول النموذج أمام تقاطع طرق بالغ الأهمية لا يعرف أحدا كيف سيتم تجاوزه بأقل الخسائر والأضرار، وهو يتعلق بنتائج حسم المواجهة بين قلاع العلمانية وحصونها وبين القوى الإسلامية التي تردد بأنها تتحرك تحت غطاء النظام العلماني لكنها في الحقيقة ملزمة بالاستماع إلى ما تقوله وتطالب به قواعدها الإسلامية التي تنتظر إنجاز المزيد من التغيير الذي يوفر لها المزيد من المساحة الدينية والسياسية التي تريدها. جماعات تقول بأنها متمسكة بما فقدته على مدى عقود وسط ظروف سياسية وأمنية واجتماعية قادت إلى هذه النتيجة.

إذا ما أريد للنموذج التركي أن يكون حقا مثالا يحتذى فالبعض يطالب بإعطاء الجماهير فرصة التعبير والمشاركة على طريقته بما اختارته هي كنمط عيش، ولكنها في الوقت نفسه فرصة لحماية هوية البلد الوطنية والقومية. في تركيا كذلك بذل البعض جهودا كبيرة لتخويف المواطنين من وصول الإسلاميين إلى

والتي لا يمكن التفريط بها أو تجاهلها خلال الحديث عن خطط التغيير والتحديث. حكومة العدالة قبلت المغامرة وريحتها على ما يبدو حين عرّضت علاقتها بإسرائيل والكثير من الدول الأوروبية للتراجع إذا ما كان سيتم ذلك على حساب تركيا ومصالحها، وهي رغم انحسار رقعة الشعارات التي رفعتها ورددتها حول تعدد الأبعاد، وتصفير المشكلات، و"العمق الاستراتيجي"، ما زالت تستفيد من ثمار ما طرحته وتبنته خلال السنوات الأخيرة من تغيير في سياساتها الخارجية مع جوارها العربي والإسلامي، والكثير من القوى الإقليمية التي كانت تعيش أزمات مزمنة معها. وللتدليل والاستشهاد ربما، ورغم أن الغنوشي قال كلاما معاكسا هذه المرة حول كون قيادات العدالة والتنمية التركية هي التي استلهمت الكثير من أفكارها من المدرسة التونسية الإسلامية، فإن الكثير من الكتاب والدارسين يتوقفون عند مسألة عدم تغافل أن التجربة التركية لم تصل إلى ما تريده بمثل هذه السرعة والسهولة، فقد تعلمت من أخطائها وعملت على تصحيح هذه الأخطاء على مدى عقود. الكثيرون يرون أن الوضع في تونس هو الأقرب إلى الحالة التركية وفي نفس الوقت فإن تونس هي من أكثر الدول العربية انفتاحاً وعلمانية وتنوعاً فكرياً وممارسة للإسلام الوسطي، وأن النموذج التركي هو الذي سيعتمد في الحكم. ثم إن البعض يتوقف كذلك عند التجربة التركية

الاساسية. لكن الكثيرين أساءوا فهم كلامه الذي فجر كتلة من الانتقادات التي وجهت إليه من قبل كتاب إسلاميين أترك حتى، وفي مقدمتهم علي بولاش الذي تساءل عما إذا كان أردوغان يحاول علمنة الإسلام لتسهيل دمج الشرق الأوسط في النظام العالمي الجديد، وإبراهيم كيراس الذي قال إن تركيا لم تنته من النقاشات الخاصة بالعلمانية، فلماذا يحاول رئيس الوزراء تسويقها في العالم الإسلامي؟

أفضل ما أشارت إليه أنقرة في مثل هذه الظروف هو ضرورة إشراك الإسلاميين في الحكم والسلطة، لأن ذلك من حقهم أولاً ولتجنب سياسات إبعادهم وعزلهم التي تقود نحو التطرف والتصعيد والتأزم ثانياً، ولأن إشراكهم في السلطة يعني إشراكهم في تحمل المسؤوليات والأعباء وإلزامهم بوضع أصابعهم تحت الحجر المعرقل للمساهمة في إزاحته من الطريق وهذا هو الأهم. أنقرة عندما تقول ما عندها ستكون في مقدمة المتصددين لأي رهان على مشروع إقليمي يخطط له البعض لافتعال خط مواجهة عرقي أو مذهبي داخل الدول العربية والإسلامية أو فيما بينها. وربما هنا يقفز نموذج التعايش التركي إلى الأمام رغم العديد من نواقصه وسلبياته. أما النقطة الثانية التي تركز عليها حكومة أردوغان عند مناقشة أطروحات الـ«موديل» التركي فهي أن لكل دولة عربية وإسلامية خصائصها وبنيتها وجغرافيتها التي تميزها عن بقية الدول،

أنها صراع شيعي سني سياترك المنطقة في حالة توتر واستنفار وعداد دائم وهذا ما تريده الكثير من القوى والدول الإقليمية والغربية. ربما الدعوات التركية المتكررة لرفض العنف، والقبول بشروط اللعبة الديمقراطية، واحترام حقوق الجميع تحت سقف الوطن الواحد، هي الخطوط العريضة التي تم تبنيتها من قبل الكثير من الأنظمة والأحزاب المطالبة بالتغيير والتي تشكل مقدمة للحوار والتواصل خصوصا مع حركات إسلامية تم إبعادها وتهميشها. النظام الإقليمي الجديد ما زال في طور الصياغة. والغموض ما زال يكتنف هوية وأجندة اللاعبين المحليين والدوليين. وربما هذا ما دعت إليه وطالبت به تركيا قبل عام تحديدا مع انطلاقة الربيع العربي في تونس حين كررت قيادات العدالة والتنمية دعواتها ليقظة حقيقية حيال نشوة الربيع العربي ونتائج الآنية والتنبه للمطبات والأفخاخ المنصوبة بهذا الاتجاه في إطار قراءة معمقة لموازن القوى في منطقة الشرق الأوسط وماذا قد يكون في ذهن الذين يريدون أن يروا دول المنطقة في تمزق وحروب طائفية وعقائدية لا تنتهي. محاولة الأنظمة القائمة زرع الإصلاح المتدرج والحفاظ على الدولة المدنية واستقطاب مختلف أطراف الصف الوطني، هو المشروع الجدير بالدعم والمشاركة. الصراع في العالم العربي وكما يردد العديد من

الإسلامية المعتدلة التي نبذت حالة حزب الله في تركيا واصطدمت بها فكريا أكثر من مرة في مطلع التسعينات تماما بما ينسجم مع طرح أن الإسلام السياسي بعد الربيع العربي سيعيد صياغة نفسه بعدما رفض الكثير من الحركات الإسلامية المتشددة، التي كانت ترى أنه لا حل مع الديكتاتوريات إلا بالعنف والتطرف. وربما هذه النقطة تسجل أيضا لصالح التجربة التركية الناجحة للاستفادة منها عربيا وإسلاميا خلال مناقشة النموذج التركي. وربما أيضا الخدمة الأكبر التي قدمها حزب أردوغان إلى العالم العربي كانت ليست فقط رفضه حركات التطرف والتشدد في الإسلام بل رفضه مقولة الإسلام الرسمي الذي فقد مصداقيته بسبب المهادنة والحلول الوسط التي كان يقدمها وما يزال.

■ البعض لم يدرك بعد معنى التغيير وأهميته وموقعه والتحضير لقواعد جديدة من اللعبة الديمقراطية في هذه البلدان المتعطشة إليها منذ عقود.

■ أردوغان وحركته أثبتا للكثيرين بأن الفكرة التي كانت تؤكد على أن التنافس بين النخب، وليس قوة الإرادة الشعبية، هو الذي يسقط الأنظمة في العالم العربي لم تعد صحيحة. وفكرة أن الأنظمة الاستبدادية ستستعمل قوة الدولة لاستعادة السيطرة على الشعب والشارع تتراجع دائما لصالح المزيد من الحريات والمشاركة السياسية وقبول الآخر. وإن طرح وتصوير المسألة على

تركيا التي يحاول البعض تقديمها كنموذج يستنجدون به ينقذهم من ورطتهم في تحديد معالم وأسس الدولة الحديثة التي يعدون لها، مع أنهم كانوا قبل سنوات يترحمون على زمن الخلافة العثمانية ليعودوا ويبدلوا من رأيهم مرة أخرى ويترحمون على أتاتورك الذي ألغى الخلافة وأقام نظاما علمانيا استمرت أسسه إلى اليوم. ربما الرسالة الأهم التي تصر عليها تركيا في حوارها مع القيادات الإسلامية تتمركز حول نقطة أساسية مفادها أن المجددين الأتراك تمكنوا من طرح فكرة الإسلام المعاصر الذي يتعايش ويتأقلم مع السياسة المعاصرة التي لا تنكر الدين وموقعه ودوره لكنها تتركه تحت رحمة القوانين والدستور الذي أقره الجيش ورموز العلمانية عام 1982 ضمن توجه علماني يحمي التراث ويقبل الغرب في الوقت ذاته. التعامل بجدية مع مطالب التغيير في اتجاه الحريات والديمقراطية هو الوجه الآخر من تجسيد الهوية والمصالحة، وهذا ما أعطى تركيا دورها وحضورها القوي.

أتاتورك ثار على الحكم القديم ورسم خيوط العلمانية التركية. لكن العلمانية القائمة لم تنجح في منع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، ولم تقف حائلاً بين مبادئها وبين اتخاذ حكومة أردوغان لقرار الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي بوضع إسلاميته أيضا في قلب المعادلة.

الكتاب والمفكرين لم يكن بين نظام مدني ديمقراطي وسلطة مهيمنة تهدد المعارضين، ولكنه كان صراع نظام استبدادي يحارب التنظيمات الأكبر والأكثر تأثيرا كما يريدون.

■ مع كل الإيجابيات في التجربة التركية لا بد أن نقبل حقيقة أن تركيا، رغم كل ما يقال حول نموذجها كدولة مسلمة تتبنى الديمقراطية والعلمانية، مازالت تواجه سؤالاً حيويًا حول مكانة الدين في الحياة العامة، كما تواجه سؤالاً آخر مرتبطًا به حول دور الجيش، في وقت تحاول فيه أن تصبح أكثر تحررا وانفتاحا. فهناك من يتمسك برأيه بأن العلمانية في تركيا هي من أسس الدولة وقد تجذرت ولها مناصرين أقوياء في الدولة والمجتمع، إضافة إلى الجيش الذي يعتبر نفسه حاميا لها الأول. الشك في التزام رئيس الوزراء رجب أردوغان بالولاء للعلمانية تحول إلى اتهام مباشر كلفه دخول السجن بعد القائه قصيدة شعرية تقول: "المساجد ثكناتنا والمنائر حرابنا". ورغم حرص أردوغان على الجمع بين الدين والدولة في إدارة شؤون البلاد فإن شكوك العلمانيين الأتراك برزت إلى السطح مجددا في أعقاب الانتصار الانتخابي الجديد للعدالة والتنمية والذي حمل معه نقاشا يتعلق بمكان الحجاب في الجامعات.

وهنا نستمتع الى ما قالته قيادات العدالة والتنمية حول أن مرحلة التنفيذ بدأت إثر إنجاز مرحلة التأسيس، والإعلان عن مشروع التغيير والإصلاح على أكثر من صعيد وفي أكثر من مكان. وهي مرحلة جديدة بدأت بمناوشات عبر إقرار عشرات القوانين والتشريعات السياسية والاجتماعية والتربوية، ثم طرح مسألة إعداد دستور جديد للبلاد، من دون العودة إلى المعارضة السياسية، لكنها كلها كانت محاولات تراجعت عنها الحكومة لاحقا بعد اكتشافها لصعوبة تجاهل الأحزاب الأخرى في مسائل سياسية ودستورية واجتماعية حساسة من هذا النوع وإذا ما كانت حقا تريد البقاء في السلطة لحقبة جديدة رابعة.

ولعل أبرز ما يميّز هذا التطبيق للإسلام هنا هو احترام العدالة لقوانين الدولة العلمانية التي ينتقد الكثير منها اليوم ويحاول تغييرها، فهو الذي تربّى في كنفها واستمدّ شرعيته بفضل مؤسساتها وقوانينها وأنظمتها التي سمحت له بالوصول السلمي إلى السلطة.

وليس غريبا أن نرى أنه في الوقت الذي كان فيه السياسي المخضرم والأب الروحي لمدرسة الاسلام السياسي في تركيا نجم الدين أربكان، يودع الأصدقاء والمقربين، تمهيدا لتنفيذ عقوبة السجن المنزلي لمدة 11 شهرا، في قضية لها علاقة مباشرة بقرارات حظر وإغلاق حزبه، كان تلميذه رجب طيب أردوغان، الذي انفصل عنه قبل 7 سنوات تحت شعار التغيير والتحديث في أسلوب الإسلاميين، يضع اللمسات الأخيرة على خطة الدفاع والمواجهة التي أقرها حزب العدالة والتنمية للتصدي لمحاولات حظره وذلك ليس بالدفاع عن علمانية حزبه بل كما قال أردوغان نفسه «عذرا لا يمكنني أن أبقى صامتا أمام ما يجري ويدور، فأنا لو فعلت ذلك سأخون أكثر من 16 مليون صوتا منحت لحزبنا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وحددوا خياراتهم وأعطوا قراراتهم حول الجهة التي يريدون أن يروها في الحكم والادارة، ومع ذلك فهناك من يتجاهل كل ذلك ويصر على الخروج عن التقاليد والاعراف».